



مسوده

تقرير مراجعة منتصف الفترة للقطاع

القطاع : فريق محصلة قطاع الحاكمية

الفترة المشمولة بالتقرير : 1 كانون الثاني 2008 - 31 آذار 2009

أ) التقييم الاجمالي للتقدم نحو محصلة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة

محصلة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة تعزيز مؤسسات الحاكمية والعمليات للإدراج السياسي ، المساءلة ، حكم القانون وايصال الخدمة الفعالة			
مؤشرات مقترحة	خط الاساس	الهدف	الوضع كما في 2009/3

نتيجة القطاع 2

تعزيز الحوال الوطني والمجتمع المدني للحكم والمصالحة

مؤشرات النتيجة (المعدلة و/او المقترحة)	خط الأساس	الوضع كما في 2009/3		
		هدف 2008	هدف 2009	
<p>المؤشرات الاصلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - المهنية في -% من وسائل الاعلام الرئيسية تزيد من خط الاساس - عدد مبادرات الحكم الرشيد بقيادة المجتمع المدني - عدد النساء في مراكز القيادة في المجتمع المدني - عدد الفئات الطائفية العرقية المختلفة المشاركة في مراجعة الدستور - أعدت استراتيجية حول العدالة الانتقالية وقيد التنفيذ - التقدم في المراجعة الدستورية - عدد مبادرات صناعة السياسة بقيادة الحكومة مع مشاركة كبيرة من المجتمع المدني - زيادة في التصور العام حول الحكم الشامل والدور الايجابي للمجتمع المدني في المصالحة والحكم الرشيد 	<p>لا يوجد</p> <p>غير منطبق</p> <p>يتعين مناقشتها</p> <p>يتعين مناقشتها</p> <p>لا يوجد</p> <p>لا يوجد</p> <p>غير منطبق</p> <p>غير منطبق</p>	<p>10 %</p> <p>5</p> <p>20</p> <p>30 مجموعة</p> <p>بوشر بالاستراتيجية</p> <p>بوشر بالاستعراض</p> <p>5 سياسات</p> <p>انجز المسح</p>	<p>20%</p> <p>8</p> <p>25</p> <p>30 مجموعة</p> <p>بوشر بالاستراتيجية</p> <p>بوشر بالاستعراض</p> <p>5 سياسات</p> <p>انجز المسح</p>	<p>30%</p> <p>10</p> <p>30</p> <p>غير منطبق</p> <p>بوشر بالتنفيذ</p> <p>غير منطبق</p> <p>5 ساعات</p> <p>تم قياس الزيادة</p>
<p>مراجعات مقترحة لقالب الادارة القائمة على النتائج</p> <ul style="list-style-type: none"> • نسبة وسائل الاعلام التي تلتزم بمدونة السلوك الاخلاقي المهني لعام 2008 • عدد مبادرات المجتمع المدني التي تساهم في الحوار والمصالحة الوطنية • عدد مبادرات المجتمع المدني التي تساهم في الامتثال الى سيداو، برنامج بكين والمعاهدات ذات الصلة. • سلمت تقارير الامتثال المقدمة إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) ، بكين +20 ، سلمت • عدد الفئات السياسية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في المراجعة الدستورية • أعدت استراتيجية تراعي الفوارق الجنسية حول العدالة الانتقالية وهي قيد التنفيذ • عدد توصيات المجتمع المدني التي تم تبنيها من قبل لجنة مراجعة الدستور • زيادة التصور والادراك العام بشأن الحكم الشامل والدور الايجابي للمجتمع المدني في المصالحة والحكم الرشيد. 	<p>لا يوجد</p>	<p>5%</p>	<p>15%</p>	

محصلة القطاع 1			
تعزيز العمليات الانتخابية في العراق			
الحالة في 2009/3	الهدف	خط الاساس	مؤشرات المحصلة (منقحة و/ أو المقترحة)
حققت حصلت انتخابات الحكومة المحلية الحرة والنزبية في 31 كانون ثاني 2009 (صدرت النتائج المعتمدة في شباط 2009)	انتخابات حكومة محلية حرة ونزبية في 14 محافظة. انتخابات الحكومة المحلية الحرة والنزبية في كردستان - 2009 انتخابات برلمانية حرة ونزبية - 2010	اجريت انتخابات 2005 بدون مشاركة كاملة من الفئات الطائفية والسياسية وبدعم دولي كبير	* انتخابات حرة ونزبية واستفتاء وفقا لمراقيي الانتخابات الدوليين والمحليين

نتيجة القطاع 2					
الحوار الوطني المعزز والمجتمع المدني للحاكمية والمصالحة					
الوضع كما في 2009/3	هدف 2010	هدف 2009	هدف 2008	خط الاساس	مؤشرات المحصلة (منقحة و/ أو المقترحة)

التحليل السردى للتقدم المحرز:

عملت تسع من وكالات الأمم المتحدة ، ونظرائهم في الحكومة العراقية والشركاء المنفذين في جميع القطاعات الفرعية لممارسة تنمية الحاكمية خلال الفترة التي يغطيها التقرير ، ما حقق تقدماً ملموساً نحو نتائج الفريق القطري التابع للأمم المتحدة . وساهمت البرامج المتكاملة ، والمنفردة والبرامج المشتركة بين الوكالات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية . وتجدر الإشارة إلى أنه تم إحراز تقدم نحو الهدف "8" من الأهداف الإنمائية للألفية : " إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" ، الذي يتضمن الالتزام ب "الحكم الرشيد" ، وتحسين تقديم الخدمة العامة ، وتحسين إدارة المعونة والتعاون مع القطاع الخاص. وقد اسهمت المشاريع في هذا القطاع بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (3) : " تعزيز المساواة للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة " .

وتقع الأهداف الإنمائية للألفية المؤقتة في صلب العهد الدولي مع العراق، وتشكل ليس فقط معايير لقياس التقدم المحرز في البرامج ، ولكن أيضاً المعايير الرئيسية لتتبع النجاحات عبر مختلف أبعاد الإدارة المحلية والوطنية ، مع ظهورها في سياقات معقدة في العراق .

وأهم من ذلك ، التنفيذ الفعال للعهد الدولي للعراق من خلال عمليات تعزيز مبادرات قطاع الحكم الذي ينطوي على عمليات متكررة، يعزز بعضها بعضاً ، وعمليات تعتمد على بعضها. وتسهم عمليات تعزيز مشاريع الحوار الوطني والمصالحة في نجاح القطاعات الفرعية للحكم فضلاً عن غيرها من البرامج القطاعية. ويعمل تقديم المساعدة المباشرة إلى العهد الدولي للعراق / الأمانة العامة على تسهيل التعاون الدولي والحصول على الموارد الدولية التي يمكن أن تدعم مؤسسة العملية الانتخابية الديمقراطية وعمليات صنع القرار في البرلمان، تعزيز نظام العدالة وحكم القانون والتنمية القائمة على الحقوق وفي نهاية المطاف ، بيئة اجتماعية مستقرة عادلة تفضي إلى مزيد من الإنتاجية للشعب العراقي.

وتشمل النتائج الجديرة بالثناء التي تم الوصول إليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير انتخابات ناجحة في كانون الثاني / يناير 2009 واداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عبر سير الانتخابات. ورفعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مستوى الوعي العام وشجعت مشاركة الناخبين من خلال شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد تأكد مراقبو الانتخابات والاعلام المدربين من المساءلة المحلية والوطنية والشفافية وبالتالي مصداقية الانتخابات. وأسهمت مختلف النجاحات الفنية والسياسية والاجتماعية المتصلة بانتخابات عام 2009 ، كما فعل غيرها ، في الانشطة المتزامنة ، وأنشطة المشاريع (على سبيل المثال ، دعم مجلس النواب واستعراض و / أو وضع التشريعات ، وخطوات شاملة وشفافة وعملية إعادة النظر في الدستور) لنجاح تنفيذ الجدول الزمني السياسي/التشريعي للعهد الدولي للعراق في إطار البند 3-1-2.

ب- التقييم الإجمالي للتقدم نحو محصلات القطاع

محصلة القطاع 1			
تعزيز العمليات الانتخابية في العراق			
الوضع كما في 2009/3	الهدف	خط الاساس	مؤشرات النتيجة (منقحة و/او مقترحة)
تحقيق انتخابات حرة ونزيهة للحكم المحلي حدثت في 31 كانون الثاني عام 2009 (صدرت النتائج المعتمدة في شباط 2009).	انتخابات حرة ونزيهة حكومية محلية في 14 محافظة. انتخابات حرة ونزيهة للحكم المحلي في اقليم كردستان 2009. انتخابات وطنية برلمانية حرة نزيهة 2010	اجريت انتخابات 2005 بدون مشاركة كاملة للجماعات الطائفية والساسية وبمساعدة دولية ملموسة	

تحليل شامل للتقدم :

أجريت انتخابات لمقاعد مجلس الإقليم في 14 من محافظات العراق ال 18 بتاريخ 31 كانون الثاني 2009 ، سبقها اقتراع خاص في 28 كانون الثاني 2009 لاستيعاب المستشفيات والسجون، والافراد العاملين العسكريين، وكذلك غياب المرشحين داخليا. تمت المصادقة على نتائج الانتخابات في 19 شباط ، كما تم الانتهاء من عملية الشكاوى بعد فترة وجيزة. إن هذه الانتخابات هي الاولى التي تنفذها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية بدون مساعدة من المجتمع الدولي. وقد أسهم الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة إسهما كبيرا في هذه النتيجة من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات ، وذلك بدعم من مكتب الامم المتحدة للمشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية). وشمل التدريب التقني المقدم إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تكنولوجيا المعلومات / إدارة قواعد البيانات ، والمشتريات ، والخدمات اللوجستية ، والتصميم الجرافيكي ، والأمن . وهناك مشروع لتنمية القدرات على المدى الطويل تم تنفيذه للتركيز على تقديم الدعم الى ادارة وسائل الاعلام التابعة للمفوضية المستقلة العليا للانتخابات مع مكونات تغطي التحديثات لمدونة قواعد السلوك لوسائل الاعلام خلال الانتخابات، موقع الكتروني متعدد اللغات، وتصور عام على الصعيد الوطني لاستطلاع مقر المفوضية المستقلة العليا للانتخابات مع 19 موقعا لمراقبة البيئة العالمية. وتم تدريب العاملين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتم تشغيل النظام بالكامل قبل إجراء الانتخابات بوقت كافٍ.

اجريت حملة توعية للانتخابات، شارك فيها أكثر من 75 من المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وما يزيد على 260000 من المواطنين بشكل مباشر وحوالي 10000 من قادة الرأي في جميع المحافظات. ومن خلال الشراكة مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان وشبكات مراقبة الانتخابات العراقية ، دعمت الأمم المتحدة تدريب أكثر من 45،000 مراقبا للانتخابات الوطنية. و 20،000 مراقباً وحشد 500 مراقباً لوسائل الاعلام لتحديث تسجيل الناخبين في تموز/آب 2008 وما مجموعه 45،000 مراقب وطني لتغطية فترة ما قبل الاقتراع ويوم الانتخابات وبعد انتهاء عمليات الاقتراع. إن انتخابات عام 2009 هي أول انتخابات في العراق تمت مراقبتها بشكل كامل ، بحيث تم تغطية جميع الدوائر الانتخابية ال 712 .

القضايا المشتركة:

النوع الاجتماعي : قبل الانتخابات ، طلبت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من الاحزاب السياسية للإيفاء بحصة 25 ٪ في ترشيحاتهم للمرشحين لكي تتأهل أحزابهم. وبالتزامن مع ذلك ، جرى تقديم الدعم الى ممثلي جماعات المناصرة النسائية، ووسائل الاعلام من قبل الامم المتحدة لزيادة الوعي في جميع المحافظات ال 14 التي تتولى الاقتراع. ويتكون حوالي 45 ٪ من جميع المشاركين في أنشطة التثقيف الانتخابي من النساء. وفي المتوسط ، حققت انتخابات المحافظات ال 25 ٪ من الحصة الدستورية للنساء اللواتي انتخبن لمجالس الأقاليم ما يعني 110 من 440 مقعداً تمت تعيئتها. وحصلت المرشحات في 9 محافظات على اكثر من نسبة 25% المطلوبة في حين ان الحصة لم يتم الإيفاء بها في 5 محافظات (تكريت والأنبار والبصرة والمثنى و الديوانية).

حقوق الإنسان : عملت المشاريع الانتخابية على تحسين القدرات وتبادل المعلومات وإدارتها. إن تدريب أصحاب المصلحة، طوال العملية الانتخابية، مكنّ العاملين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني للاضطلاع بالتعليم الانتخابي وتعزيز مراقبة الانتخابات، وذلك بهدف تحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة في العمليات الانتخابية. ومن ثم ، فإن المواطنين ، بمن فيهم المهمشين والمحرومين والضعفاء من الناس ، تم تشجيعهم على ممارسة حقوقهم في المشاركة والتمثيل.

الأمن : على الرغم من التحديات الأمنية عموماً في العراق ، فإن عدم وجود عنف قبل وأثناء وبعد انتخابات كانون الثاني زاد الثقة والمشاركة في العملية الانتخابية.

محصلة القطاع 2					
تعزيز الحوار الوطني والمجتمع المدني للحكم الرشيد والمصالحة					
مؤشرات المحصلة (منقحة و/او مقترحة)	خط الاساس	هدف 2008	هدف 2009	هدف 2010	الوضع كما في 2009/3
المؤشرات الاصلية • المهنية في x ٪ من كبرى وسائل الاعلام يزيد من خط الأساس • عدد من المبادرات الحكم الرشيد التي تقودها منظمات المجتمع المدني في كل سنة	لا يوجد	10%	20%	30%	
	لا ينطبق	5	8	10	

	30	25	20	سوف تناقش	* عدد النساء في أدوار قيادية بالمجتمع المدني • عدد من مختلف المجموعات العرقية الطائفية المشاركة في المراجعة الدستورية • أعدت استراتيجية بشأن العدالة الانتقالية والتي هي قيد التنفيذ • التقدم المحرز في إعادة النظر في الدستور • عدد من مبادرات صناعة السياسات التي تقودها الحكومة مع مشاركة كبيرة من المجتمع المدني • زيادة في التصور العام عن الحاكمية الشاملة والدور الإيجابي للمجتمع المدني في المصالحة والحاكمية
	لا ينطبق	30 مجموعة	30 مجموعة	سوف تناقش	
	بدء التنفيذ	انجاز الاستراتيجية	بوشر بالاستراتيجية	لا يوجد	
	لا ينطبق	أنجزت المراجعة	بوشر بالمراجعة	لا يوجد	
	5 سياسات	5 سياسات	5 سياسات	لا ينطبق	
	جرى قياس الزيادة	جرى قياس الزيادة	تمت الدراسة	لا ينطبق	
	%15	%5		لا يوجد	التقنيات المقترحة لمصفوفة الإدارة على اساس النتائج الجديدة • النسبة المئوية من وسائل الإعلام التي تلتزم بمدونة سلوك واداب المهنة لعام 2008 • عدد مبادرات المجتمع المدني التي تسهم في الحوار الوطني والمصالحة الوطنية • عدد مبادرات المجتمع المدني التي تسهم في الامتثال الى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)، ومنهاج عمل بيجين والمعاهدات ذات الصلة.

				<ul style="list-style-type: none"> • تقارير عن الامتثال المقدمة الى/لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ، بيجين +20 • عدد المجموعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في مراجعة الدستور • اعداد استراتيجية تراعي الفوارق بين الجنسين للعدالة الانتقالية والتي هي قيد التنفيذ • عدد التوصيات المجتمعية المدنية التي اعتمدها لجنة مراجعة الدستور • زيادة في التصور العام عن الحاكمية الشاملة والدور الإيجابي للمجتمع المدني في المصالحة والحاكمية
--	--	--	--	---

تحليل شامل للتقدم :

الحوار الوطني وإدارة الصراع:

هناك شبكة من 80 منظمة غير حكومية وطنية أثبتت القدرة من أجل إدارة الصراعات وبناء السلام من خلال "حملة الحق في العيش بأمان". وجرى تدريب أكثر من 250 من أعضاء الشبكة لتيسير إجراء الحوار وتسوية النزاعات. واطهر الأعضاء لاحقاً مهاراتهم من خلال الاحداث القائمة على المجتمع. وفي أحد الأمثلة البارزة ، تحولت فرصة للاحتفال بعادات تعقد بصورة مشتركة الى عملية حوار. واستخدمت منحة للمساعدات الإنسانية لتوفير وجبات الافطار لدعوة 18،000 من أرامل الحرب والأسر الضعيفة للتعبير عن احتياجاتهم ومواطن قلقهم المتعلقة بالمشاركة في العمليات المدنية والانتخابية. كما تم جمع أكثر من 11،000 استبيانا عن هشاشة المرأة ما اسهم في برمجة قائمة على الادلة للمبادرات المستقبلية.

مع أهداف المحافظة على واستعادة التراث الثقافي والروحي للمواقع العراقية ، فضلاً عن دعم عمليات المصالحة وإعادة الإندماج ، فقد دعمت اليونسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الأوروبية مشروع إعادة تأهيل الموقع التاريخي لمقر الإمام العسكري في مدينة سامراء. وبوشر بالمرحلة "1" من المشروع مع أنشطة وقائية عاجلة ، والمحافظة على السلامة تمهيداً لترميم الضريح. وستشمل الأنشطة اللاحقة نشاطات ترميم صغيرة في مواقع تاريخية وثقافية أخرى، مثل التقدم بأعمال الترميم في سامراء.

تمكين المجتمع المدني وبناء السلام:

وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون المنظمات غير الحكومية العراقية وأقر بشكل نهائي لتقديمه إلى مجلس النواب. العمل جار مع وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني ، ومجلس الوزراء وممثلين عن المنظمات غير الحكومية لتحسين الالتزام بالقانون والمعايير الدولية. ومما يجدر ذكره أنه جاري التصدي للأحكام القانونية لتسهيل التسجيل وضمان حرية تكوين الجمعيات .

نفذت "جمعية الإنسان العراقي" غير الحكومية مشروعاً لبناء السلام في منطقة كركوك، مقاطعة رابارين ، وأسهم في : (1) تطوير كادر إدارة الصراعات / بناء السلام من أهل الرأي ، و (2) زيادة التماسك بين المجموعات من خلال تنفيذ مشاريع سريعة الأثر ووضع رؤية مشتركة لإعادة تأهيل الجوار من خلال المشاركة في تقييم الاحتياجات والتخطيط.

وسائل الإعلام وحرية الصحافة:

أطلقت مدونة قواعد السلوك المهني للصحفيين العراقيين في آذار 2008 ، وصدر مؤشر استدامة وسائل الإعلام الثالث للعراق ، مما يوفر معياراً لقياس التقدم المحرز في وسائل الإعلام. ويدل المؤشر على عدم إحراز تقدم؛ وتم اعتماد قانون اعلامي عقابي مفرط من قبل برلمان اقليم كردستان، ولم يصدر بعد قانون الاعلام الوطني. وما زال الحوار والمناصرة حول حرية الصحافة جارياً، وخاصة فيما يتعلق بضرورة تخفيض الجزاءات بموجب أي قانون جديد للإعلام. وتم الانتهاء من دراسة شاملة عن الإطار القانوني والتنظيمي لحرية الصحافة وسيطلق في حزيران 2009 ، لاستخدامها كأداة للمناصرة، بما في ذلك ضمان استقلالية (لجنة الاعلام والاتصالات في العراق) كهيئة تنظيمية.

مراجعة الدستور:

أعد مشروع تعديل المادة (41) من قبل شبكة المنظمات غير الحكومية النسائية ، وذلك بالتشاور مع أعضاء البرلمان والقيادات الدينية والأوساط الأكاديمية. وقدم المشروع ، وهو الان قيد النظر من قبل لجنة مراجعة الدستور.

النوع الاجتماعي:

تم الانتهاء من اطار تحضيرى لاستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة العراقية. وقد مكنت العملية التشاورية البرلمانية والمسؤولين الحكوميين ونشطاء المجتمع المدني من تحديد الثغرات والانتهاكات لحقوقهم. وأسهمت ورش عمل بناء القدرات وزيادة التوعية في إرساء الأساس للمناصرة وإبرامها والامتنال للمعاهدات الدولية (لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وقرار مجلس الأمن 1325 ، وقرار مجلس الأمن 1820 ومنهاج عمل بيجين). وأنجز تحليل عن حالة المرأة العراقية لتشجيع اعتماد تشريعات تراعي الفوارق بين النوع الاجتماعي ، وجمع البيانات عن آثار الصراع على حياة المرأة ، وآليات التعامل ، والخدمات الاجتماعية اللازمة.

عدل برلمان كردستان قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 الذي يسمح بممارسة تعدد الزوجات. وقد منحت المرأة حقوقاً إضافية في ظل تعدد الزوجات ، بما في ذلك متطلبات موافقة الزوجة الأولى ، وتقديم الأدلة ، وأداء القسم لمعاملة الزوجات مادياً ومعنوياً بصورة عادلة .

المرأة تشارك في اجتماعات اللجنة التوجيهية ، وإجراء التخطيط المحلي في 5 محافظات (البصرة ، ذي قار، ميسان ، والحلة والسليمانية). ويصل عدد النساء المشاركات بين 25-30 في المئة ، وهذا يتوقف على المنطقة. وأما على مستوى المقاطعات ، فإن ورش العمل حول تخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ساهمت في هذه المحصلة. وتم تقديم صورة لكل مقاطعة عن النوع الاجتماعي في كل ورشة عمل كما تم تقديم مجموعة من التوصيات المحلية التي تراعي الفوارق بين النوع الاجتماعي إلى المشاركين للنظر فيها عند تصميم مقترحات تنمية المناطق المحلية.

محصلة القطاع 3					
تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الانسان تمشيا مع المعايير الدولية					
مؤشرات المحصلة (منقحة و/او مقترحة)	خط الاساس	هدف 2008	هدف 2009	هدف 2010	الوضع كما في 2009/3
<p>المؤشرات الاصلية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • انخفاض عدد انتهاكات حقوق الانسان ، كما ورد في التقرير الفصلي لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق / مكتب حقوق الانسان • النسبة المئوية للمحتجزين مع امكانية الحصول على محام للدفاع عنهم ، والزيارات العائلية والظروف الملائمة • عدد مراكز الاحتجاز مع المعايير الدولية (المصدر : تقرير مكتب حقوق الانسان وتقارير اللجنة الدولية للصليب الاحمر) • عدد المحاكم التي تتمتع بنظم وإدارة مطورة • تخفيض متوسط الوقت الذي يستغرقه تجهيز هذه الحالة ؛ • النسبة المئوية للقضايا التي حلت في المحكمة في غضون أطر زمنية محددة • النسبة المئوية لمناهج مركز التدريب القضائي المطورة لتعكس المعايير الدولية • عدد الناس الذين حصلوا على المساعدة القانونية المجانية في العيادات القانونية ، موزعة حسب المرأة والرجل • النسبة المئوية للمواطنين الذين شملهم الاستطلاع رأي إيجابي من هيئات إنفاذ القانون وإجراءات قضائية عادلة 	<p>سنتم مناقشته</p> <p>تقرير مكتب حقوق الانسان لسنة 2007</p> <p>سنتم مناقشته</p> <p>واحد</p> <p>سنتم مناقشته</p> <p>سنتم مناقشته</p> <p>سنتم مناقشته</p> <p>سنتم مناقشته</p> <p>لا يوجد</p> <p>لا ينطبق</p>	<p>سنتم مناقشته</p> <p>تقرير مكتب حقوق الانسان لسنة 2008</p> <p>اثنين</p> <p>سنتم مناقشته</p> <p>سنتم مناقشته</p> <p>سنتم مناقشته</p> <p>سنتم مناقشته</p> <p>500</p> <p>90</p>	<p>تقرير مكتب حقوق الانسان لسنة 2009</p> <p>%20</p> <p>%20</p> <p>%10</p> <p>%20</p> <p>6000</p> <p>%20</p> <p>%50</p>	<p>تقرير مكتب حقوق الانسان لسنة 2010</p> <p>%30</p> <p>30</p> <p>%80</p> <p>12000</p> <p>%30</p> <p>50</p>	<p>الوضع كما في 2009/3</p>

				لا يوجد	• عدد الموظفين الحكوميين ، والقضاة ، وصانعي القرار الرئيسيين وشرطة الاحداث المدربين على المعايير الدولية لقضاء الأحداث
	تابع 4	تابع 4 خطة حكومة إقليم كردستان المرحلة الثالثة	البداية 4	لا يوجد	• عدد القوانين المتعلقة بالطفل التي تم النظر فيها ومراجعتها لنتماشى مع المعايير الدولية • سيادة القانون والخطة الاستراتيجية المعتمدة
			لا يوجد	لا يوجد	• الانتهاء من تحويل قاعدة البيانات القانونية العراقية الى حكومة العراق
	خطة العراق المرحلة الثالثة	%50 3 محاكم صدر قانون حقوق الإنسان	أنجزت المرحلة الثانية	انجاز المرحلة "1"	• نظام إدارة القضايا للمحاكم المصممة والمستخدمة
	أنجزت 15 محكمة حقوق الإنسان نافذة		محكمتين لا يوجد	لا يوجد لا يوجد	• اللجنة التنفيذية لحقوق الإنسان • الامتثال للتقارير المقدمة من العهد الدولي للعراق ، واتفاقية حقوق الطفل ، واتفاقية مناهضة التعذيب

تحليل شامل للتقدم :

دعم السلطة القضائية وحكم القانون :

اطلقت قاعدة البيانات القانونية العراقية على شبكة الانترنت على شكل بحثي، وتضم جميع القوانين واللوائح الحكومية التي نشرت في الجريدة الرسمية من 1917 حتى 2008. وقد ثبت استخدام قاعدة البيانات القانونية العراقية والقضاة والمحامين وموظفي الخدمة المدنية ، وهناك أدلة على استخدامها لبناء الاسس لقراراتهم في القانون. واجريت دورات تدريبية لتدريب المدربين من أجل تسهيل استخدام قاعدة البيانات.

جرى التخطيط وتطوير المساعدة الشاملة للسلطة القضائية، بما في ذلك إجراء نموذج للمحاكم ورفع سوية المنهاج العدلي من أجل التنفيذ في عام 2009. وقد تم وضع برنامج للمساعدة القانونية لمنفعة الزبائن من ذوي الدخل المنخفض بالشراكة مع نقابة المحامين العراقيين.

حقوق الإنسان :

تم استعراض ومتابعة عملية فحص محتوى الخطابات والتصريحات العلنية التي أدلى بها أعضاء مجلس النواب. على وجه التحديد ، القضايا ذات الصلة بالنزاهة والإدارة الشاملة ، ومتابعة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان. وسوف تستخدم نتائج الاستعراض لدعم المناصرة مع مجلس النواب.

ان البت في خطة استراتيجية وعمل لوزارة حقوق الإنسان ، وتدريب مسؤولي وزارة الداخلية ووزارة الدفاع حول قضايا حقوق الإنسان قد ساهم في دمج معايير حقوق الإنسان في عمل وهيكل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. دعماً لقرار مجلس الأمن 1770 ، تلقى كبار وصغار الدبلوماسيين في وزارة الخارجية التدريب على آليات الدبلوماسية الإقليمية ، والوفاء بالالتزامات بموجب المعاهدات الدولية والقانون.

كانت القضايا ذات الصلة بحقوق الأطفال المحتجزين ، وكذلك القضايا الأوسع المتعلقة بالمعايير الدولية لضمان العدالة للأطفال موضع مشاورات مع أكثر من 90 من الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام قضاء الأحداث. وكان من بين المحاورين أعضاء من لجنة التنسيق لقضاء الأحداث ، ونقابة المحامين ، وقضاة محاكم الأحداث ، وضباط شرطة الأحداث والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. كما شارك ممثلون عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ومكتب رئيس الوزراء ، واليونيسف ، وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / مكتب حقوق الإنسان ، وبعض فرق إعادة البناء.

وقد جرى تحت قيادة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية استعراض لقانون رعاية الأحداث. وقد اعتمد جدول العمل أيضاً لأجل : (أ) الاجراءات القائمة على المجتمع المحلي واتخاذ الاجراءات لمنع الأطفال المعرضين للخطر من انتهاك القانون وحماية الأطفال المعرضين للخطر من قبل الجماعات المسلحة من التجنيد ؛ (ب) الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة والتدابير لتأجيل الاحتجاز كملاذ أخير ، (ج) عرض خيارات بديلة من شأنها أن تقلل عدد الأطفال الذين يمرون في النظام القضائي الرسمي. ان تنفيذ جدول الأعمال سيفيد 500 ، 8 من الأطفال والشباب ومقدمي الرعاية ، مصنفيين على أساس ان 7200 طفلاً معرضين للخطر وشاباً على المنع و 750 من الأطفال والشباب في الاحتجاز والإصلاحات ، و 550 مقدمي رعاية.

كما أحرز تقدم في المجالات الرئيسية التالية ذات الصلة بحقوق الإنسان :

1- تحسين القدرات الإدارية والتنفيذية التابعة لوزارة حقوق الإنسان ، وقد تم التدريب والمناصرة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق /مكتب حقوق الانسان مع وزارة حقوق الإنسان ومراكز الاتصال لحقوق الإنسان من مختلف المديرية لتسهيل العلاقات في المستقبل مع مكتب حقوق الإنسان.

2- إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تمثيلاً مع التوجيهات والمبادئ الدولية. صدر القانون بإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

3- تقديم الدعم لوضع استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية. التخطيط والتدريب وورش عمل لموظفي حكومة العراق على قضايا العدالة الانتقالية. دراسة خط الأساس التي تقوم بها الامم المتحدة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية (المركز الدولي للعدالة الانتقالية).

4- تقديم الدعم لوضع وتنفيذ حملة وطنية تثقيفية لحقوق الإنسان . وتعمل اثنتا عشرة منظمة من المنظمات غير الحكومية المحلية على تنظيم حملة توعية من خلال ورش العمل والندوات في جميع أنحاء العراق. وإحياء الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (جرى نشر 600 ملصق باللغتين العربية والكردية و500 تقويم تحتوي على 30 مادة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لاستخدامها من قبل وزارات الحكومة العراقية والمنظمات غير الحكومية. وقد استكملت الدراسات المتعلقة بوضع المرأة في العراق. وبحث مشروع قائم على الميدان وضع المرأة في مجتمعات الأقليات في العراق" ، والدراسة الثانية عن "جرائم الشرف ذات الصلة في كردستان". وقد عرضت هذه الدراسات في المؤتمر والتي ركزت على المرأة في حالات النزاع المسلح ، والعنف ضد المرأة ، والمشاركة السياسية ، وحالة النساء من الأقليات. وسوف تقدم توصيات المؤتمر ومجموعات العمل إلى حكومة العراق ، وإيلاء الاعتبار الواجب في صياغة الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية.

محصلة القطاع 4					
تعزيز الاطر التنظيمية ، المؤسسات وعمليات الحكم المحلي والوطني					
الوضع كما في	هدف 2010	هدف 2009	هدف 2008	خط الاساس	مؤشرات المحصلة (منقحة و/او مقترحة)
					المؤشرات الاصلية
برنامج صندوق الامم المتحدة للسكان	انجز 15	3 10	3 قوانين 5	لا يوجد لا يوجد	• استعراض قوانين المساواة والنزاهة • مجموع عدد أبرز مؤسسات القطاع العام مع الخطط الاستراتيجية (برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان : مع زيادة في استخدام قاعدة بيانات التخطيط الاستراتيجي
برنامج صندوق الامم المتحدة للسكان	12	8	4 محافظات	لا يوجد	• وحدات التخطيط في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي • جاهزة للعمل في عدد من المحافظات -برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان : بما في ذلك تعزيز قاعدة البيانات وإدارتها واستخدامها)
برنامج صندوق الامم المتحدة للسكان	كل 3 شهور	كل 3 شهور	كل 3 شهور	لا يوجد	• مراقبة تدفق المعونات الدولية الفصلية لمساهمتها في نظام قواعد البيانات الوطنية والعهد الدولي (تتبع المعونة 2007) • التعداد وبيانات المسح المستخدمة في الحكومة المركزية والحكومات المحلية من أجل تحسين التخطيط والمالية والتوزيع
برنامج صندوق الامم المتحدة للسكان	تعداد + استعملت بيانات المسح	استعملت بيانات المسح	استعملت بيانات المسح	لا يوجد	• نظام الإدارة الإلكترونية في التشغيل في عدد من المؤسسات في السنة
برنامج صندوق الامم المتحدة للسكان	6 مؤسسات	4 مؤسسات	مؤسستين	لا يوجد	• تطوير ومواءمة الولايات وسلطات المجلس الأعلى للتدقيق هيئة النزاهة العامة، الحاكمة المؤسسية
	الكل	الكل	كل الثلاثة	لا يوجد	• قام عدد من وحدات الحكم المحلي بالتخطيط ل وادارة أنشطة لاعادة الاعمار مع مقارنة تقوم على حقوق الإنسان
	18	12	حكم محلي	لا يوجد	• عدد النساء في المناصب العليا في الخدمة المدنية • عدد النساء في المناصب التي يتم اشغالها بالانتخاب • المهنية في - % من كبرى وسائل الاعلام يزيد من خط الأساس
	%12	%10	% 8	لا يوجد	
	% 15	%8	%8	لا يوجد	
	% 30	%20	%10		
	ست محافظات	أربع محافظات	محافظتين اثنتين		• عدد المحافظات ، التي تتمتع بعملية الشفافية والمشاركة في الميزانية ، مع الاعلان بصورة منتظمة عن بيانات الدخل / النفقات، وعقد اجتماعات عامة بشأن القضايا الرئيسية .

				<p>التنقيحات المقترحة للمؤشرات</p> <p>* فعالية المعونة ومكافحة الفساد</p> <ul style="list-style-type: none">• استراتيجية مكافحة الفساد• سن قانون مكافحة الفساد وفقا لبرنامج الأمم المتحدة في آسيا الوسطى• وحدات تخطيط جاهزة للعمل في 4 محافظات• مراقبة تدفق المعونات الدولية الفصلية لمساهماتهم في نظام قواعد البيانات الوطنية والعهد الدولي وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة (تتبع المعونة (2007• تطوير ومواءمة الولايات وسلطات المجلس الأعلى للتدقيق <p>اصلاح القطاع العام ومجلس النواب</p> <ul style="list-style-type: none">• مجموع عدد أبرز مؤسسات القطاع العام مع الخطط الاستراتيجية• عدد نظم الإدارة الإلكترونية أصبحت جاهزة للعمل في مؤسسات حكومة العراق في السنة• عدد النساء في المناصب العليا في الخدمة المدنية <p>اللامركزية والحكم المحلي</p> <ul style="list-style-type: none">• التعداد وبيانات المسح المستخدمة في الحكومة المركزية والحكومات المحلية من أجل تحسين التخطيط والمالية والتوزيع• عدد الخطط القائمة على مراعاة حقوق الإنسان ، وتراعي الفوارق بين الجنسين التي صيغت، المعتمدة ولها بنود في الميزانية• عدد من المحافظات ، مع والمشاركة والتخطيط القائم على الأدلة واعداد الميزانيات بشفافية مع الاعلان بصورة منظمة عن الدخل/ النفقات وعقد الاجتماعات العامة بشأن المسائل الرئيسية• حماية مواقع التراث الثقافي والحفاظ عليها
--	--	--	--	---

تحليل شامل للتقدم :

فعالية المعونة ومكافحة الفساد :

تم وضع نظم وإجراءات تحسين إدارة المعونة بصورة ملموسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقعت حكومة العراق على إعلان باريس بشأن فعالية المعونة يوم 2 أيار 2008. كما أن الحكومة العراقية تعمل على تنفيذ قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية ، نظام شامل ، بين الوزارات ، لا مركزي ، وإدارة معلومات المعونة، وبين حكومة إقليم كردستان ، مجموعة إقليم دنيا. وبعد أن نجحت في إنشاء هذه النظم ، اجرت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وحكومة إقليم كردستان عددا كبيرا من ورش العمل التدريبية لبناء قدرات المسؤولين في حكومة العراق لإدارة تدفقات المعونة إلى العراق. وقد أنجز من هذا المشروع حتى الآن حوالي 90 %.

صادقت الحكومة العراقية على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في 17 آذار 2008 ، في أعقاب أول مؤتمر دولي لمكافحة الفساد ، الذي عقد في بغداد. ودعماً للامتثال للأمم المتحدة في آسيا الوسطى بدأت في أيار 2008 ، وأدى إلى برنامج شامل مدته 5 سنوات مشترك لمكافحة الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة . وجرى استعراض الإطار القانوني للامتثال للأمم المتحدة في آسيا الوسطى ، بما في ذلك تحليل القوانين القائمة ، وأوامر هيئة النزاهة العامة والقانون الجنائي. وقد عقدت سلسلة من الدورات التدريبية لتجهيز مجموعة أساسية من المدربين العراقيين من المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات ، لجنة النزاهة ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مجلس النزاهة/مجلس النواب، والمصرف المركزي ومكتب المفتش العام لإجراء تقييمات للقيود القانونية والتشغيلية والقرارات في مختلف المؤسسات العامة ، كمدخلات لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. وقامت الحكومة، مجلس مكافحة الفساد المشترك بإعداد مشروع استراتيجية لمكافحة الفساد وقانون مكافحة الفساد ، اللذان سيتم المشاركة بهما على نطاق واسع على الصعيدين الوطني ومستوى المحافظات ومع الجمهور.

وقد واجه برنامج لتقديم الدعم إلى أمانة العهد الدولي للعراق بعض التأخير في التنفيذ والمراجعة الإدارية التي اجريت بواسطة الأمانة العامة للشروط المرجعية في صيف عام 2008. هيكلية الامانة العامة للعهد الدولي ذلك على النحو المبين بالتفصيل في الاختصاصات الأصلية للأمانة العامة التي لا يمكن الامتثال التام به من جانب مختلف الوكالات

الحكومة العراقية . وبناء على ذلك اعيد تشكيل الامانة العامة للعهد مع وحدة تخطيط السياسات ونقل الى رئيس الوزراء والمجلس الاستشاري والوحدة الإدارية وبقيت الوحدة الفنية تابعة لنائب رئيس الوزراء. ويجري المزيد من التعديلات بالتزامن مع عملية استعراض العهد الدولي.

اصلاح القطاع العام ومجلس النواب :

بدأت استعدادات شاملة لإصلاح القطاع العام وتحديثه من قبل الحكومة العراقية وبدعم من الامم المتحدة وغيرها من الشركاء في تقديم المساعدات الدولية. وتم الاتفاق على المبادئ الأساسية والأهداف على مستوى نائب الوزير ويجري التخطيط التفصيلي حالياً لإصلاح الخدمة المدنية . ويجرى حالياً التخطيط لتقديم الدعم الشامل لتقديم الخدمة اللامركزية ، مع التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية ، وسوف تبدأ بمجرد ان تكون مجالس المحافظات في مكانها .

وتم تولي أنشطة تنمية القدرات في 11 من الوزارات. وقد دعمت الخطوات الأولى نحو الحاكمية الإلكترونية مع شبكة الإنترنت ، والتواصل الشبكي ل 5 بوابات الوزارات. وأسهم موظفو من (10) وزارات في المخرجات التالية : وضع خطة عمل للوزارة ؛ تقييم قدرات الوزارة. وقد حسنت وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب / البرلمان قدرتها على صياغة التشريعات ، وتركيب أنظمة الأرشفة (الأجهزة والبرمجيات) ، واطلاق الموظفين الرئيسيين للتدريب والتدريب الداخلي في مجلس الوزراء اللبناني. وقد عمل مجلس النواب على تحسين القدرة على صياغة التشريعات ومشروع مدونة قواعد السلوك.

تم تحسين القدرات من أجل التخطيط للتنمية في المستقبل والرصد. وقد أعدت أنشطة التدريب 130 من المسؤولين في الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (وكالة الإحصاءات الوطنية) ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وغيرها من الوزارات ، فضلاً عن المراكز البحثية الوطنية للسكان ، لإجراء تعداد عام 2009 ، والمسح الوطني للشباب والمرأة من النواحي الصحية والاجتماعية في مركز المسح. كما قدمت المساعدة لشراء برمجيات لبيانات التعداد. وجود نظام للرصد والتقييم والمراقبة للتعداد تنفيذ يوفر أساساً للعمل الوطني والدولي تقديراً لنتائج التعداد. وسوف تستخدم بيانات من التعداد الوطني للسكان واستقصاءات موضوعية سوف تستخدم لتحليل التقدم المحرز نحو ما لا يقل عن 7 من أصل 8 من الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يستخدم التعداد وبيانات المسح أيضاً لخريطة الخدمات العامة وتحديد

الاحتياجات التي لم تلبى بعد ، بما في ذلك الأشخاص المشردين. النتائج بعد ذلك وسوف تبلغ النتائج بعد ذلك والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية والمحلية والخطط.

اللامركزية والحكم المحلي :

على مستوى المقاطعات ، تم دعم عمليات التخطيط القائم على المشاركة في مناطق مختارة تتطوي على موظفين حكوميين محليين من الدوائر الفنية المختلفة واصحاب الشأن من المجتمع المدني. واشتمل وضع خطط التنمية المحلية على: وضع رؤية مشتركة ؛ تعريف وتحديد أولويات احتياجات التنمية في كل قطاع ، والتركيز على تطوير المشاريع بفعالية وكفاءة استخدام الحكومات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي. وقد أدرجت القضايا الشاملة المتعلقة بالأنواع الاجتماعي ، والبيئة ، والضعفاء من أفراد المجتمع في المشاريع حسب كل منطقة. وسيتم تقديم وعرض خطط التنمية في المقاطعات على الجمهور بواسطة المناطق المعنية والسلطات المحلية للمصادقة عليها. ووضع النظام العام للمراقبة والتقييم الذي يتماشى مع نظام المعلومات الإدارية للحكومة لاستخدامه من قبل وكالات الأمم المتحدة على مستوى المقاطعات.

ج- التعديلات الموصى بها في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة و / أو نتائج القطاع (مع الأساس المنطقي)

رداً على عدم وجود محصلة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لقطاع الحاكمية ، فقد طورت إجراءات التشغيل القياسية محصلة ومؤشرات الفريق القطري التابع للأمم المتحدة التي تستجيب للأعمال التي يجري الاضطلاع بها في مختلف القطاعات الفرعية للحكم. يرجى الاطلاع على التغييرات المقترحة على المحصلة التي يتم التوصل إليها أعلاه في القسم " أ".

تقترح إجراءات التشغيل القياسية التعديلات على مؤشرات النواتج 1 و 4. يرجى الاطلاع على القسم " أ "

تقترح إجراءات التشغيل القياسية إضافة كلمة "حماية" للمحصلة (3) ، بحيث تصبح كما يلي :

قطاع المحصلة " 3 " : تعزيز حكم القانون واحترام وحماية حقوق الإنسان بما يتماشى مع المعايير الدولية تقترح إجراءات التشغيل القياسية ازالة المحصلة 3-4 على النحو التالي :

المحصلة 3-4 : تمت صياغة استراتيجية الحاكمية الإلكترونية وجهزت الحكومة بنظم الحاكمية الالكترونية التجريبية.

الأساس المنطقي : المخرج 3-4 سبق ادراجه في أنشطة المخرج 2-4

محصلة القطاع 1: تعزيز العمليات الانتخابية في العراق
المخرج 1،1: زيادة القدرة المؤسسية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتنفيذ الانتخابات بشكل مستقل
المخرج 1-2: زيادة الوعي الانتخابي، ومشاركة المواطن في العمليات الانتخابية
المخرج 1-3: اختيار العمليات الانتخابية ودعمها
المخرج 1-4: تعزيز قدرة المراقبين الانتخابيين ووسائل الاعلام
محصلة القطاع 2: تعزيز الحوار الوطني والمجتمع المدني للحكم والمصالحة
المخرج 1-2: تعزيز المصالحة عبر المراجعة الدستورية
المخرج 2-2: تعزيز الحوار الوطني ومبادرات العدالة الانتقالية
المخرج 2-3: تمكين المجتمع المدني المستقل ووسائل الاعلام عبر اطر قانونية تنظيمية، تنمية مهنية وتعزيز المؤسسات التدريبية
المخرج 2-4: زيادة قدرة النساء ومؤسسات النساء لتمكينهن من اتخاذ دور فاعل في عملية الحكم
محصلة القطاع 3: تعزيز حكم القانون واحترام وحماية حقوق الانسان تمشيا مع المعايير الدولية
المخرج 1-3: تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الاساسية لحماية وتعزيز حقوق الانسان
المخرج 2-3: تعزيز المؤسسات لسيادة القانون وتحقيق العدالة
محصلة القطاع 4: تعزيز الاطر التنظيمية، المؤسسات وعمليات الحكم المحلي والوطني
المخرج 1-4: تطوير قدرة مجلس النواب للنزاهة، الحكم الشامل، النوع الاجتماعي وحقوق الانسان.
المخرج 2-4: تعزيز القدرات العراقية على التخطيط، التنسيق، تنفيذ ومراقبة اصلاحات القطاع العام والمساعدة الدولية
المخرج 3-4: تعزيز الاطار التنظيمي والمؤسسي لمكافحة الفساد والمساءلة.
المخرج 4-4: تحسين قدرات صناعة السياسة، التخطيط والتقديم للحكم اللامركزي

د- الافتراضات والمخاطر والفرص الرئيسية

الافتراضات :

- 1- لن تزداد الظروف الأمنية سوءاً بشكل كبير .
- 2- ما زال الالتزام ثابتاً من جانب النظراء العراقيين ، والأمم المتحدة ، والمجتمع المدني والشركاء الآخرين للعمل معا من أجل تحقيق الأهداف المشتركة .

- 3- تفي المنظمات غير الحكومية والمقاولين بالتزاماتهم في الوقت المحدد
- 4- اعتماد جدول زمني للانتخابات واحترام التشريعات الانتخابية بوقت كاف للتحضير لتنفيذ الأنشطة الضرورية قبل الانتخابات. العزيمة السياسية لا تزال ثابتة لتنفيذ مختلف العمليات الانتخابية.
- 5- من المقرر أن تجرى الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني 2010 ، وبناء على نتائج الانتخابات المحلية والاقليمية التي جرت في السابق ، يتوقع حدوث تبدل كبير في البرلمان. ويعني ذلك أن كل الأعمال التي تتم مباشرة مع النواب هذا العام ينبغي أن تركز جهودها من أجل بناء القدرات في المجلس بشكل جماعي وتعزيز الإجراءات الداخلية ، بدلا من التدريب وخاصة للأفراد الذين لا يجوز إعادة انتخابهم.
- 6- لن يتدهور استعداد الحكومة العراقية لوضع سياسات واتخاذ إجراءات لتحسين حالة حقوق الإنسان في العراق.
- 7- ستكون موارد الصندوق الائتماني اللازمة متاحة لتنفيذ البرامج.
- 8- من المرجح أن يزداد وجود الفريق القطري في العراق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 9- التزام الحكومة العراقية بالقطاع العام واللامركزية والتحديث مستمراً.
- 10- سيكون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أولوية تالية للحكومة العراقية، كما هو وارد في خطة التنمية الوطنية الجديدة.

المخاطر والتحديات

- 1- سوف يسمح لعدد محدود من موظفي الأمم المتحدة والخبراء الاستشاريين بالتواجد داخل العراق في أي وقت واحد وذلك لأسباب أمنية ونظراً لمحدودية الشواغر.
- 2- تؤثر المخاطر الأمنية على جميع المحصلات الأربع ولكنها أكثر ما تؤثر على الأنشطة القائمة على المنطقة وتوفر الشركاء المنفذين .

- 3- تؤثر الإرادة السياسية لاعتماد قانون امثال المنظمات غير الحكومية بالمعايير الدولية على المشاريع العاملة في المحصلات ذات الصلة.
- 4- ما زال التبدل المتكرر للمسؤولين النظراء والموظفين يمثل تحدياً.
- 5- يمكن لمقاومة التغيير أن تظل تمثل تحدياً.
- 6- عدم انتظار حل المسائل الدستورية قد يؤثر على قوة الدفع للإصلاح.
- 7- ما زال رصد وتقييم جميع أنشطة المشروع يتم بشكل غير مباشر كما أن قضايا مساءلة الشركاء المنفذين لا زالت تشكل تحدياً.
- 8- تشبع الموظفين العراقيين والقدرة الاستيعابية للمؤسسات النظيرة في حكومة العراق تعتبر خطراً .
- 9- انعدام التنسيق بين الجهات المانحة والشركاء قد يخلق تداخلاً في البرمجة.

الفرص

- 1- بين المؤسسات ، والفرق المواضيعية وفرق العمل في مجالات مثل : توفر الانتخابات وحقوق الإنسان وحكم القانون ومكافحة الفساد ، والنوع الاجتماعي أفضل الفرص لدمج البرمجة.
- 2- تحسين التنسيق مع النظراء ، وزيادة القيادة من النظراء العراقيين.
- 3- التمويل المشترك مع حكومة العراق.
- 4- التقييم المشترك وتقييم نشاطات المشاريع مع النظراء يضمن المساهمة القصوى لتحقيق أهداف المشروع.
- 5- يوفر التمثيل المنتخب حديثاً على مستوى المحافظة وملء الشواغر في الآونة الأخيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي فرصاً للشراكات الجديدة.
- 6- الاهتمام الحكومي في تحديث اللامركزية في القطاع العام.
- 7- زيادة الشراكات والتواصل بين النظراء العراقيين والمؤسسات الإقليمية.

- 8- قد يوفر المزيد من النساء في المناصب التي تشغل بالانتخاب مزيداً من المناصرين من منظور للمساواة بين النوع الاجتماعي والنساء.
- 9- تعتبر الأمم المتحدة من قبل النظراء على أنها محايدة وقادرة على تقديم المشورة الموضوعية دون تدخل سياسي.
- 10- إن كون الاستراتيجيات الوطنية الجديدة والتشريعات قيد التطوير توفر فرصاً للتأثير على التغيير في مجالات رئيسية مثل تمكين المرأة والمشاركة والمجتمع المدني وحرية الصحافة ومكافحة الفساد.
- 11- وضع الحكومة العراقية للتنمية البشرية في العراق هي مرجعية سياسية.

ج- البرامج المشتركة وتقارب وتآزر الأمم المتحدة

الانتخابات :

يوفر الدعم الانتخابي من خلال الفريق القطري في العراق المساعدة والمشورة : (أ) مباشرة إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ودعم جهودها الرامية إلى مواصلة التطوير المؤسسي ، و (ب) الى المجتمع المدني العراقي ، بما في ذلك وسائل الإعلام ، وبناء القدرات اللازمة لرفع مستوى الوعي وتعزيز المراقبة الانتخابية. وتتم كل أنواع التدخل تتم بالاشتراك المبرمج ضمن الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، وتحت الإشراف والتنسيق العام للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وكلفة بعثة الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن 1830/1770 لرئاسة الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية، وتنسيق برامج الفرد والمنظمات الأعضاء في العراق كي يكون ذلك بمثابة همزة الوصل الرئيسية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات - مجلس المفوضين في بغداد. يضم أعضاء الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية الحاليين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للمشاريع ، واليونسكو ، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. ويشمل التنسيق أيضاً المنظمات الدولية الأخرى الناشطة دعم الانتخابات في العراق مثل المعهد الوطني الديمقراطي، فريدريك ايبيرت ستيفتونج ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ، جامعة بوذا ، فضلاً عن فرق اعادة الاعمار الإقليمي، وممثلين عن الدول المانحة.

تعزيز العملية الدستورية :

"تعزيز العملية الدستورية والحكم الرشيد" هو برنامج شامل وضعه القطاع الحاكم. وتشمل المشاريع ذات الصلة التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومكتب الأمم المتحدة للمشاريع واليونيسيف واليونسكو ما يلي : "دعم الحوار الوطني وعملية المصالحة" ، و "التنمية المؤسسية وبناء القدرات" ، و "الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار واعادة الاعمار" و "تشجيع وتعزيز المجتمع المدني ووسائل الإعلام".

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الحكم في الدول العربية وله خبرة جيدة في التطوير البرلماني في جميع أنحاء المنطقة العربية. ولا يوجد مثيل إلى شبكة خبراء برنامج الحكم في الدول العربية، وعلى وجه الخصوص ، وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-برنامج الحكم في الدول العربية معرفة ملموسة في البرلمان العراقي وبإمكانهما الوصول إلى كل دائرة تقريباً في كل تجمع سياسي داخل مجلس النواب . وقد استخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بالتالي من هذه الخبرة ، وعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج الحكم في الدول العربية لتطوير خطط العمل ، ودعوة الخبراء لوضع مسودة جداول عمل ورئاسة المناقشات .

مسح الشباب العراقي:

يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والاسكوا، واليونسكو ومنظمة العمل الدولية لتنفيذ مسح للشباب العراقي. وينطوي هذا المشروع على نوعين من جمع البيانات. البيانات الكمية التي يتم جمعها من خلال البحث الميداني والبيانات الكمية التي تشمل القضايا الأخرى المتصلة بالشباب العراقيين. ويتزامن هذا المشروع مع وسيوفر مدخلات لمشروع آخر مشترك : " وضع استراتيجية وطنية للشباب العراقي".

مكافحة الفساد :

وكنتيجة مباشرة لنتائج الاجتماع الرفيع المستوى في مؤتمر مكافحة الفساد الذي عقد في آذار من العام الماضي ، طلب مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الحكومة العراقية وضع برنامج شامل يهدف إلى دعم العراق في الامتثال لاتفاقية مكافحة الفساد ، فضلاً عن مكافحة الفساد على مستوى المحافظات.

اصلاح القطاع العام واللامركزية والحاكمية المحلية لتقديم الخدمات:

أتاح تحسن الحالة الأمنية في أواخر عام 2008 إلى الحكومة العراقية التركيز على الإصلاح الهيكلي لتقديم الخدمات. وقاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريق الأمم المتحدة القطري في الحوار المتعلق بالسياسات والذي أسفر عن وضع ركيزتين للمساعدة الإنمائية في قطاع الحاكمية من أجل تنفيذه في 2009-2011 من خلال برامج مشتركة : اصلاح القطاع العام واللامركزية والحاكمية المحلية لتقديم الخدمات.

برنامج تنمية المناطق المحلية :

يُنَفَّذ برنامج تنمية المناطق المحلية بواسطة مكتب الامم المتحدة للسكان ومكتب الامم المتحدة للمشاريع ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. إن الشراكات المثمرة مع مسؤولي الحكومة العراقية ، خصوصا في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ومع القادة المحليين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة دعمت إلى حد كبير برنامج تنمية المناطق المحلية. وكانت العلاقات السياسية والتقنية للموظفين العاملين على مستوى المقاطعات أساسية لتحقيق نتائج على المستوى المحلي. وبالإضافة إلى ذلك ، أقيمت شراكات مع وكالة التنمية الدولية السويدية (سيدا) ، والمبادرة الكندية العراقية في الأهوار، وجامعة السليمانية وجامعة البصرة والجامعة الأردنية فضلاً عن مجموعة من الوزارات والمؤسسات (مثل مجالس الأقاليم).

و- الدروس المستفادة

- يشمل البرمجة المحسنة القائمة على النتائج وتدعم كل أصحاب المصلحة.
- يساعد تحديد أهداف أكثر واقعية وتقييم مخاطر أفضل على تجنب التأخير وخيبات الأمل.
- كيفية تحسين الرصد والتقييم في بيئة وإدارة نائية ، من خلال وضع مزيد من الأدوات المبسطة والموحدة للاتصال ورفع التقارير .
- أهمية البنية التحتية للاتصالات بين عمان وبغداد ، والمكاتب الميدانية ، وبين الأمم المتحدة وحكومة العراق / المنظمات غير الحكومية والمقاولين / الخ.

- هناك حاجة إلى وضع خطة مسبقة للتمكن من التنسيق الكافي مع النظراء والشركاء المنفذين
- ربط أوثق للبرامج مع الأهداف الدينامية الناشئة لحكومة العراق والفرص العراقية المتاحة
- تحسين التنسيق مع النظراء لاختيار المرشحين المناسبين للتدريب وأنشطة بناء القدرات.
- التخطيط المستمر والتخطيط للطوارئ وإعادة تقييم الاحتياجات خلال التنفيذ لتلبية الاحتياجات الناشئة الفعلية للنظراء والتعامل مع الحالات الطارئة.
- توقع الحاجة لجمع الأموال في المستقبل من أجل سد الفجوة التمويلية مع تقدم فريق العمل العراقي نحو النهاية.
- صياغة شاملة لبرامج تطوير القدرات والمؤسسة المرتبطة مع خطط وميزانيات التنمية للحكومة العراقية نفسها حلت محل الانشطة التدريبية الخاصة .
- يتطلب تطوير الاستدامة مستوى موافقاً عليه وصريحاً من الجهود.